

البداء في علم الكلام الإسلامي

دراسة في ماهية المفهوم

محمد رضا عبد الصادق محمد

عضو هيئة تدريس بشعبة الدراسات الإسلامية باللغة الفرنسية - كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

باحث سابق بمرصد الأزهر لمكافحة التطرف بالقاهرة

مقدمة

إن علم الكلام الإسلامي¹ يُعنى بالزُود عن أصول الدين ضد عقائد الملل الأخرى، وهو لاشك أحد المعارف التي تعبر عن أصالة وعبقورية العقلية الإسلامية، لاسيما بعد انبساط وتوسع رقعة العالم الإسلامي، وانفتاح المسلمين على ثقافات وحضارات أخرى عن طريق الفتوحات، وعبر حركة الترجمة التي ظهرت في نهاية العصر الأموي، وازدهرت في العصر العباسي، وكان أحد أهم داعميها هو الخليفة المأمون (ت218هـ) في بيت الحكمة، فساهم كل هذا في تغلغل الأفكار الغربية إلى البيئة الإسلامية.

وقد كانت نشأة صناعة الكلام أو علم الفقه الأكبر في نهاية القرن الأول على يد المعتزلة الذين كان لهم بالغ الأثر في الدفاع عن الإسلام عبر السجلات الكلامية مع سمنية الهند وعقائد الفرس وغيرها²، ويذكر الشهرستاني (ت548هـ) في كتابه "الملل والنحل" عن تلك النشأة فيقول: «ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين نُشرت أيام المأمون فخلطت مناهجها بمنهج الكلام، وأفردتها فناً من فنون العلم، وسمتها باسم الكلام، إما لأن أظهر مسألة تكلموا فيها وتقاتلوا عليها، هي مسألة الكلام، فسمى النوع باسمها، إما لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فناً من فنون علمهم بالمنطق، والمنطق والكلام مترادفان»³.

لقد شهدت القرون الأولى للإسلام نبوغ عدد من مدارس علم الكلام، وقد كان لكل منها مفاهيمها التي تفرقت بها عن نظيراتها؛ وربما اختلفت الرؤى حول بعضها مع مدارس أخرى، بل وبين المتكلمين بعضهم البعض، فعلى المستوي الأسكولائي نجد مفاهيم كالإرادة والاختيار، والعدل والتوحيد مثلاً امتازت بها المعتزلة على اختلاف

1- وُضع لهذا العلم العديد من التعريفات، ولعل أولها ما ذكره أبو نصر الفارابي في كتابه "إحصاء العلوم" فيذكر: «وصناعة الكلام- يقتدر بها الإنسان على نصره الآراء والأفعال المحدودة التي صرح بها واضع الملة، وتزييف كل ما خالفها بالأقوال».

الفارابي، أبو نصر محمد، إحصاء العلوم، قدم له وشرحه وبوبه: الدكتور علي بو ملح، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى 1996م، ص86. أنظر: الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1983م، ص185.

أنظر: التهانوي، محمد بن علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلي العربية د. عبد الله الخالدي، الناشر: مكتبة لبنان- بيروت، الطبعة الأولى 1996م، المجلد الأول، ص29.

2- أنظر مقدمة وتحقيق وتعليقات الدكتور نيرج لكتاب الانتصار للخياط والرد علي ابن الروندي الملحد ما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم، تأليف أبي الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي، المكتبة الأزهرية للتراث، 2015م، ص30.

3- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق أبي محمد محمد بن فريد، المكتبة التوفيقية، 2003، ص48. ويقول طاش كبري زادة (ت968هـ) في "مفتاح السعادة ومصباح السيادة": « فَأَعْلَمُ أَنَّ مَبْدَأَ شُيُوعِ الْكَلَامِ كَانَ بِأَيْدِي الْمُعْتَزِلَةِ وَالْقَدْرِيَّةِ، فِي حُدُودِ الْمِدَّةِ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَقَدْ ثَبِتَ فِي التَّوَارِيخِ الصِّحَاحِ أَنَّ إِحْيَاءَ طَرِيقَةِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ كَانَ فِي حُدُودِ الثَّلَاثِمِئَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ، لِأَنَّ ظُهُورَ الْإِعْتِزَالِ كَانَ مِنْ جِهَةِ وَأَصْلِ بْنِ عَطَاءٍ، وَكَانَتْ وَقْفَاتُهُ فِي إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً، وَوَلَدَتْهُ فِي سَنَةِ ثَمَانِينَ، فَصَيَّرَ زَمَانَ طَلَبِهِ الْعِلْمَ، وَقَدَّرَتْهُ عَلَى الْإِجْتِهَادِ، فِي حُدُودِ الْمِدَّةِ تَقْرِيْبًا: طاش كبري زادة، أحمد بن مصطفى بن خليل، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ص839.

مشاربهم ومدارسهم عن مدارس أخرى كالمجبرة من أتباع الجعد بن درهم (ت126هـ)¹ والجهم بن صفوان (ت128هـ)²، ومفاهيم كالكسب وعالم الذر كانت علماً علي السادة الأشاعرة، ونلاحظ قضايا كخلق القرآن؛ مفهوم يُحيل علي أصحاب الحديث وأهل السنة؛ أتباع الإمام أحمد بن حنبل (164-241هـ)³، ومفهوم الولاية عند الشيعة علي اختلاف فرقهم من إمامية وزيدية وكيسانية وإسماعيلية وغالية، وعلى مستوى آراء المتكلمين نجد مفهوم الثورة على الأئمة من قريش عند الجعد بن درهم، ونفي القدر أو العلم الأزلي عند معبد بن خالد الجهني (ت80هـ)⁴، وتطور مفهوم الجوهر الفرد عن بناؤه اليوناني عند أبي الهذيل العلاف (135-235 هـ)⁵، والطفرة، والظهور والكمون عند إبراهيم بن هانئ النظام توفي في بغداد واختُلف في زمن وفاته ما بين عام (221 هـ وعام 229هـ)⁶، إلى غير ذلك من المفاهيم التي أثري بها علماء الكلام الإسلامي المكتبة الإسلامية.

هذا ومن أهم المفاهيم التي كانت مثار جدلٍ بين تلك المدارس الفكرية من حيث ماهيته مفهوم البداء! ولهذا فإننا سنحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء عليه من أجل تحديد تاريخيته، والتوصل إلي حقيقة مدلوله، وكيف تم بلورة هذا المفهوم داخل علم الكلام الإسلامي، لاسيما بين الشيعة وأهل السنة والجماعة، وهل هناك

1- «كان الجعدُ بنُ درهم من أهل الشام، وهو مؤدّبُ مروانَ الجمار، ولهذا يُقالُ له مروانُ الجعدي، فُنسب إليه، وهو شيخُ الجهم بن صفوان الذي تُنسب إليه الطائفةُ الجهميةُ الذين يقولون: إنَّ الله في كلِّ مكان بذاته، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، وكان الجعدُ بن درهم قد تلقى هذا المذهبَ الخبيثَ عن رجلٍ يُقالُ له أبا ن بن سمعان، وأخذَه أبا ن عن طالوت ابن أخت لبيد بن أعصم، عن خاله لبيد بن أعصم اليهودي، الذي سحرَ النبي ﷺ في مُشْطٍ ومُشْاطة، وجُفَّ طَلْعَةٌ ذَكَرَ له، وتحت راعوفةَ بئرٍ ذي أروان الذي كان ماؤها نِقاعةَ الجنِّاء، وقد ذُبت الحديثُ بذلك في الصحيحين وغيرهما، وجاء في بعض الأحاديث أن الله تعالى أنزل بسبب ذلك سورتي المعوذتين».

ابن كثير، عماد الدين اسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الثالثة، 2013م، ج10، ص234.
2- «أبو محرز الراسبي، مولاهم، السمرقندي الكاتب المتكلم أس الضلالة، ورأس الجهمية، كان صاحب ذكاء وجدال، كتب للأمير حارث بن سريح التميمي، وكان ينكر الصفات، وينزه الباري عنها بزعمه».

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة 1985م، ج6، ص26
3- «أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صععب بن علي بن بكر بن وائل الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي، أحد الأئمة الأعلام».

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، سابق، ج11، ص177.
4- «ابن عويمر - وقيل: ابن عبد الله - ابن عكيم الجهني، نزيل البصرة، وأول من تكلم بالقدر في زمن الصحابة».

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، سابق، ج11، ص177
5- «أبو الهذيل محمد بن الهذيل العبدي، قال صاحب المصابيح: كان نسيج وحده، وعالم دهره، ولم يتقدمه أحد من الموافقين له ولا من المخالفين، وكان يُلقب بالألف لأن داره بالبصرة كانت في الألفين، وهذا كما قيل أبو سلمة الحفاظ، وأبو سعيد المقبري كما مرّ. وحكى عن يحيى بن بشر أن لأبي الهذيل سنين كان فيها في الردّ على المخالفين في دقيق الكلام وجليله، وأخذ العلم عن عفان الطويل، وكان إبراهيم النظام من أصحابه، ثم خرج إلى الحج وانصرف على طريق الكوفة فلقى بها هشام بن الحكم وجماعة من المخالفين فناظرهم في أبواب دقيق الكلام فقطعهم، ونظر في شيء من كتب الفلاسفة فلما ورد البصرة كان يرى أنه قد أورد من لطيف الكلام ما لم يسبق عليه إلى أبي الهذيل، قال إبراهيم: فناظرته أبا الهذيل في ذلك فخيّل إليّ أنه لم يكن متفاضلاً قطّ إلا به لتصرفه فيه وحدته في المناظرة فيه».

المرتضى، أحمد بن يحيى، عنيت بتحقيقه مؤسسة ديفيلد- فلزر، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1987م، ص44.
6- «شيخ المعتزلة صاحب التصانيف أبو إسحاق إبراهيم بن سيار مولى آل الحارث بن عباد الضبعي البصري المتكلم، تكلم في القدر وانفرد بمسائل، وهو شيخ الجاحظ، وكان يقول: إن الله لا يقدر على الظلم، ولا الشر ولو كان قادراً لكننا لا نأمن وقع ذلك وإن الناس يقدرون على الظلم وصرح بأن الله لا يقدر على إخراج أحد من جهنم، وأنه ليس يقدر على أصلح مما خلق».

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، الناشر: دار الحديث، 2006م، ج8، ص529.

اختلاف أم اتفاق في النظر، وما علاقة هذا المفهوم بصفات الباربي تعالى وأسمائه، لاسيما صفة العلم! ولهذا فإن إشكالية البحث تكمن في محاولتها الإجابة عن السؤال التالي: ما حقيقة البدء داخل مدارس علم الكلام الإسلامي، وما تاريخانية هذا المصطلح، وكيف كان تصوره داخل علم الكلام بين الشيعة والسنة، وهل من اتفاق في وجهات النظر أم كان ثمة اختلاف في بلورة المفهوم؟

يهدف البحث إلى الوقوف على ماهية هذا المفهوم وتاريخانيته، وإبراز الرؤى الكلامية المختلفة حوله بين كتب علم الكلام؛ السني والشيوعي، كما يهدف البحث إلى إبراز المنطلقات التي ارتكزت عليها الشيعة في بناء هذا المفهوم.

سنعتمد في هذا البحث على المنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل المعطيات والبيانات التي اعتمدت عليها المدارس الكلامية، لاسيما الشيعة وأهل السنة والجماعة في بلورتها لهذا المفهوم، ولا شك أننا نركز كذلك على المنهج المقارن الذي تستلزمه تلك الدراسة، وارتأينا أن تكون خطة البحث على النحو التالي:

مقدمة:

المحور الأول:

أ. الدلالة اللغوية لمصطلح البدء.

ب. تاريخية المفهوم.

المحور الثاني:

أ. البدء في المصادر الشيعية.

ب. منطلقات بناء المفهوم عند الشيعة.

ج. البدء في مصادر علم الكلام السني.

خاتمة:

المحور الأول: الدلالة اللغوية لمصطلح البدء

بالعودة إلى المعاجم اللغوية حول دلالة هذا المفهوم نجد أن لفظه البدء من بدا أو ظهر، وهو من بدء الشيء، أو تبين بعد أن كان خفياً، وإلى هذا المعنى ذهب التهانوي (ت بعد 1185هـ) فيقول: «بِسُكُونِ الدَّالِ المَهْمَلَةِ فِي اللُّغَةِ افْتِتَاحُ الشَّيْءِ، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ بَدَأْنَا بِمَعْنَى بَدَأْنَا، كَذَا فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ، وَكَذَا فِي الْبِدَايَةِ عَلَى مَا فِي كُنْزِ اللُّغَاتِ، وَالْبِدَايَةُ عِنْدَ الصُّوفِيَّةِ التَّحَقُّقُ بِالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَهُوَ الْبِرْزُخُ الْأَوَّلُ مِنْ بَرَاذِخِ الْإِنْسَانِ»¹.

نلاحظ أن هذا المعنى تؤيده العديد من الآيات القرآنية، منها ما وردت في شأن إخوة يوسف حيث يقول الله عز وجل: {ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجْنَةً حَتَّىٰ جِئْنَا} [يوسف: آية رقم 35]، وذلك أن بدا وظهر للعزيز ووزراءه أن يسجنوا سيدنا يوسف عليه السلام وذلك حتى بعد براءته.

يذكر البغوي في تفسيره الموسوم «معالم التنزيل» في قوله تعالى ثم بدا لهم: يعني: لِلْعَزِيزِ وَأَصْحَابِهِ فِي الرَّأْيِ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَقْتَصِرُوا مِنْ أَمْرِ يُوسُفَ عَلَى الْأَمْرِ بِالْإِعْرَاضِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ أَنْ يَحْبِسُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ الدَّالَّةَ عَلَى بَرَاءَةِ يُوسُفَ مِنْ قَدِّ الْقَمِيصِ وَكَلَامِ الطِّفْلِ وَقَطْعِ النَّسَاءِ أَيْدِيَهُنَّ وَذَهَابِ عَقُولِهِنَّ. {يَسْجُنُهُ حَتَّىٰ جِئْنَا} [يوسف: آية رقم 35]، إِلَىٰ مُدَّةٍ يَرَوْنَ فِيهِ رَأْيَهُمْ.

1- التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة: الأولى - 1996م، مجلد 1، ص313.

كما نجد كذلك في كتاب «بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار». لمحمد باقر المجلسي، تأكيداً وإبرازاً لهذا المعنى على النحو التالي: «البداء: معناه في الجملة: الظهور، كما في قول الله تعالى: (وَوَيْدًا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ) [الزمر: 47]. أي: ظهر ومعناه أيضاً: حدوث رأي جديد لم يكن من قبل، كما في قوله تعالى: (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنُنَهُ حَتَّىٰ حِينٍ) [يوسف: 35].

ثم يتابع المجلسي في بيان المعنى الاصطلاحي لهذا الأصل فيقول: «والبداء اصطلاحاً: تغيير المصير والمقدّر بالأعمال الصالحة والطلاحة، وتأثيرها فيما قدر الله تعالى من التقدير المشترك، قال تعالى: (ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّىٰ عِنْدَهُ) [الأنعام: آية رقم 2]، فبيّن أن الآجال على ضربين، وضرب منهما مشترك يصح فيه الزيادة والنقصان وقال أيضاً: (وَمَا يَعْزَرُ مِنْ مَّعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عَمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ) [فاطر: 11].¹

إن المعاجم اللغوية الكلاسيكية لا تعطينا الكثير عن معنى هذا المفهوم، ولا تفيد ما يتجاوز تلك الدلالة اللفظية الظاهرة التي أشرنا إليها، كما نلاحظ أن هناك من أشهر المعاجم من لا ينوه بتاتا إلى هذا المصطلح. كلسان العرب لابن منظور على سبيل المثال، كما أن المعاجم اللغوية المعاصرة كالذي لجميل صليبا، ومعجم مجمع اللغة العربية تُوّقف معنى هذا المفهوم على معنى البدائية: أي الحالة البدائية التي كانت عليها البشرية في أول عهدها، وكذا لاحظنا في الموسوعة المفاهيمية الفلسفية لمعن زيادة.

تاريخية المفهوم

ولذا فإن الأمر تطلب البحث في كتب علم الكلام الإسلامي عن حقيقة هذا المفهوم، وباستقراءنا لها تبين أن أول من صاغ هذا المفهوم مختار بن أبي عبيد الثقفي (قتل عام 67هـ)² من كيسانية الشيعة، ومعناه أن: «جَوَزُوا أَنْ يُرِيدَ- أي الباري جل شأنه- شَيْئًا ثُمَّ يَبْدُو لَهُ أَيْ يَظْهَرُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا لَهُ»³. وهذا معناه أنه يجوز على الباري تعالى أن يغير رأيه، أو يبدله حال ظهور أمر لم يكن ظاهراً له من قبل في الأزل، لكن وقبل الخوض في دلالة المعنى جرى بنا أن نشير إلى الظرفية الزمنية التي أدت إلى القائلين بهذا الرأي بتبنيه، فنجد أن هذا المفهوم ظهر إبّان الصراع على الحكم بين الأمويين وآل بيت النبي صلوات الله وسلامه عليه، وتحديدًا في الثأر لمقتل الحسين بن علي زين العابدين بن علي رضي الله عنهم أجمعين.

يقول المتكلم الشافعي أبو إسحاق الإسراييني (ت 418 هـ - 1027م) عن ذلك: «واعلم أن السبب الذي جوزت الكسائية البداء على الله تعالى، أن مصعب بن الزبير بعث إليه عسكرياً قويا، فبعث المختار إلى قائلهم أن يقاتلهم بن مطيع- عبد الله- في ثلاثة آلاف من المقاتلة، وقال لهم: أوحى إلي أن الظفر يكون لكم. فهم ابن شبطون فيمن كان معه، فمال إليه فقال له: أين الظفر الذي قد وعدت؟ فقال له المختار: هكذا كان قد وعدني، ثم ما هو إلا أن هاناه سبحانه وتعالى فقال: ارجعوا الله بما يشاء فثبت وعندهم أم الكتاب، ثم خرج المختار إلى قتال مصعب ورجع مهزوماً، ورجع مهزوماً إلى الكوفة فقتلوه بها»⁴.

1- المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الطاهرة، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، مجلد 4، ص121

2- هو المختار بن أبي عبيد بن مسعود بن عمرو، الثقفي: الذي خرج يطلب بثأر الحسين بن علي، وهو الذي جهز الجيش لحرب عبيد الله بن زياد بقيادة إبراهيم بن الأشتر النخعي، وقتل المختار سنة 67 هـ في موقعة عظيمة دارت بينه وبين مصعب بن الزبير.

3- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الشريف، شرح المواضع، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، 1325هـ- 1907م، ص1303

4- الإسفراييني، أبي المظفر، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1983م، ص34

يذكر الإسرافيين كذلك رأياً آخر معللاً ظهور هذا المفهوم، وهو لاشك على إثر نزاعات على الخلافة من أجل انتزاعها من بني أمية الذين اغتصبوها من آل البيت النبوي رضي الله عنهم أجمعين. يقول الإسرافيين: «وأما الكيسانية: فهم أتباع مختار بن أبي عبيد الثقفي، الذي كان قام يطلب ثأر الحسين بن علي بن أبي طالب وكان يقتل من يظفر به ممن كان قاتله بكربلاء وهؤلاء الكيسانية فرق يجمعهم القول بنوعين من البدعة.

أحدهما: تجويز البداء على الله تعالى. تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

الثاني: قولهم بإمامة محمد بن الحنفية ثم اختلفوا في سبب إمامته فمنهم من قال، إن سبب إمامته أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه دفع الراية إليه يوم الجمل وقال له:

أطعنهم طعن أبيك تحمداً لا خير في حرب إذا لم توقد

بالمشرفي والقنا المشرد¹

لكن الشهرستاني يذكر بوضوح أكثر لم أقدم المختار بن عبيد الثقفي على القول بالبداء؟ مع اعتبار الطرف الزمني المتعلق بالمصارعة على الخلافة، وأحقية آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم لها! فيقول: «وإنما صار المختار إلى اختيار القول بالبداء، لأنه كان يدعي علم ما يحدث من الأحوال إما بوحى يوحى إليه، وإما برسالة من قبل الإمام. فكان إذا وعد أصحابه بكون شئ وحدث حادثه؛ فإن وافق كونه قوله، جعله دليلاً على صدق دعواه. وإن لم يوافق قال: قد بدا لربكم»².

إن الآراء آنفة الذكر بررت لنا ظهور هذا المفهوم من داخل الفرق الإسلامية، وهي كلها تدور في فلك غلاة الشيعة من ناحية، والخلاف في شأن الخلافة، والصراع على الحكم من ناحية أخرى. لكن أبو الحسين الملقب (ت 377هـ) في كتابه «التبويه والرد على أصحاب الأهواء والبدع» يلفت الانتباه إلى مصدر آخر لظهور مفهوم البداء، وأن له جذوراً يهودية من ناحية عبد الله بن سبأ، الذي أسلم بعد أن كان يهودياً من يهود صنعاء، وكان من غلاة الشيعة ممن ألهوا علياً كرم الله وجهه، ونفاه علياً رضي الله عنه إلى ساباط، كما كان وقود الثورة التي أدت إلى مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه.

هذا ويمكننا أن نستنبط العلاقة بين عبد الله بن سبأ اليهودي، وأتباعه من السبيئة - يذكروهم الملقب ثلاث فرق حكم علي جميعهم بالكفر - الذين: "كلهم يقولون بالبداء وأن الله تبدو له البداوات"³، وبين التوراه التي فيها: «فرأى الرب أنه كثر سوء الناس على الأرض، فندم الرب خلقه الإنسان على الأرض وتكد بقلبه، وقال الرب: لأمحون الإنسان الذي خلقته عن وجه الأرض»⁴.

لكننا نميل إلى الرأي الأول الذي يحيل هذا المفهوم إلى غلاة الشيعة من الكيسانية، لاسيما وأن الروايات تربط بين نشأته وحوادث تاريخية حول الخلافة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المصادر الشيعية ذاتها تؤكد الرأي الأول، وتخالف أن يكون البداء له أصول توراتية، وهو ما سنبينه في المحور القادم، كما أن هناك من المفكرين من شكك في وجود عبد الله بن سبأ داخل التاريخ الإسلامي، وأنه كان شخصية لا أصل لها، وهذا يبعد قليلاً عن نطاق دراستنا.

1- الإسرافيين، أبي المظفر، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين. سابق، ص 29، 30.

2- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، سابق، ص 148، 149.

3- الملقب، أبي الحسين محمد بن أحمد، التبويه والرد على أصحاب الأهواء والبدع، عني بتصحيحه س.ديدرينغ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت- 2009م، ص 15، ص 118.

4- سفر التكوين، الفصل السادس، فقرة: 5

المحور الثاني: البداء في المصادر الشيعية

بعد أن أبرزنا المعنى اللغوي لمصطلح البداء، والوقوف على خلفيته التاريخية، حرى بنا أن نستعرض في هذا المحور دلالة هذا المفهوم في المصادر الشيعية، مع إبراز الأسس التي اعتمدوا عليها في بنائه العقدي، فبالرجوع إلى كتاب التوحيد للقمي الصدوق (ت 381 هـ)¹، أو إلى أصول الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني (ت 329 هـ)، وهو من أبرز كتب الحديث عند الشيعة الإمامية، نجد أن الأخير يعطي هذا المفهوم مكانة كبرى، وأورد العديد من الروايات التي تدل على أهميته، واعتباره من الأصول الاعتقادية لديهم، فمن ذلك ما روي عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الريان بن الصلت قال: سمعت الرضا يقول: «ما بعث الله نبياً قط إلا بتحريم الخمر، وأن يُقر لله بالبداء»، علي، عن محمد، عن يونس، عن مالك الجهدي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فترؤوا عن الكلام فيه»، ومنه أيضاً: عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن بعض أصحابنا، عن محمد بن عمرو والكوفي أخي يحيى، عن مزارم بن حكيم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ما تنبأ نبي قط حتى يُقر لله بخمس خصال: بالبداء، والمشية، والسجود، والعبودية، والطاءعة»²

وهذا يدل على علو شأن هذا الأصل في البناء العقدي عند الشيعة من ناحية، وارتباطه ارتباطاً وثيقاً بصفة ثبوت العلم لله عز وجل من ناحية أخرى، فتلك القضية إذن تدرج تحت باب الأسماء والصفات، أو الأسماء المشتركة التي لطالما تعددت في تأويلها فرق علم الكلام الإسلامي، فمن نفاذ تلك الصفة كالجبرية والقدرية الأولى- قدرية معبد بن خالد الجهني- الذين قالوا «لا قدر والأمر أنف»، إلى مثبتين لتلك الصفة دونما خوض في التأويل، أو بين من خاض في تأويلها إلى حد التفلسف كالمعتزلة، حيث ذهبوا إلى أنها من ذات الله عز وجل، ولا فصل بينها وبين الذات، وبين السادة الأشاعرة الذين أثبتوها قديمة لله عز وجل.

كما تُبرز بعض الروايات الأثر الإيماني لهذا المفهوم، مثل قولهم: لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فترؤوا عن الكلام فيه، وعليه، فإن البداء في التصور الشيعي يمثل مظهراً من مظاهر القدرة الإلهية والتصرف في الكون، مع بقاء علم الله تعالى محيطاً بكل شيء أزلاً.

لكن هل القول بالبداء يفيد جهلاً في حق الباري تعالى بعد علم!

إن البداء بالمعنى الذي أشرنا إليه أنفاً لا يعني حدوث علم جديد لله تعالى بعد جهل، بل على العكس فإن الروايات الشيعية تؤكد بأن ما يبدو لله كان واقعاً في علمه السابق، ومن ذلك ما أورده الكليني من أحاديث منها: قوله «ما بدا لله عز وجل في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبدو له»، وعن أحمد، عن الحسن بن علي بن فضال، عن داود بن فرقد، عن عمرو بن عثمان الجهدي، عن أبي عبد الله قال: «إن الله لم يبد له من جهل»، ومنها أيضاً: عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لا يكون بداء إلا ليعلم، وأن الله عز وجل لا يبدو له عن جهل»، مما يفيد بأن ما بدا لله عز

1- «يوضح القمي معنى البداء فيقول: «معناه في حقه تعالى عدم الاستمرار والابقاء لشيء في التكوين أو التشريع بإثبات ما لم يكن ومحو ما كان، ولا ريب أن محو شيء أو إثباته يدور مدار علته التامة ومبادئه في الملكوت بأن يثبت بعض أسبابه وشرائطه أو يمحي أو يثبت بعض موانعه أو يمحي، وذلك إلى مشيئة واراادته التابعة لعلمه فإنه تعالى كل يوم في شأن من إحداث بديع لم يكن ويمحو ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب، ولكل أجل كتاب، وهذا مما لا ارتياب فيه ولا إشكال، ومن استشكل فيه من الإسلاميين أو غيرهم فإنما هو لسوء الفهم وفقد الدرك».

القمي، محمد بن علي بن بابويه، كتاب التوحيد، تحقيق هاشم الحسيني الطهراني، ص 215

2- الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، منشورات الفجر- لبنان- الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2007م، ص 85، 86

وجل لم يكن عن جهل منه =تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا - ، وأن ما بدا له كان في علمه الأزلي جل شأنه: فعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسما عيل بن أبي سائب، عن شعيب بن شيبه، عن سعيد بن المسيب، عن سعيد بن المسيب، عن شعبة، عن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ما بدأ الله عز وجل في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبذوله»¹.

وبالإضافة لذلك، فإن الأحاديث الواردة في المصادر الشيعية تميز بين نوعين من العلم الإلهي: أ- العلم المكنون، ب- علم علمه الله لسائر خلقه، وهذا ما يوضحه باقر المجلسي (3 رمضان 1037 هـ - 27 رمضان 1111 هـ) في "بحار الأنوار"، حيث جاء: عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن جعفر بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير؛ ووهيب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن لله علمين: علم مكنون مخزون لا يعلمه إلا هو، من ذلك يكون البداء، وعلم علمه ملائكته ورسله وأنبياؤه، فنحن نعلمه»². وهو ما يشكل أساساً لفهم البداء عندهم، وفي ضوء تلك النصوص يتبين أن البداء عند الشيعة ليس تغييراً في علم الله تعالى، بل هو إظهار لما كان في علمه الخفي- أي الذي كان في علمه المكنون، وهو الذي يكون فيه البداء، ولذلك جاء التأكيد: لا يكون بداء إلا لعلم.

ولهذا يختتم الكليني هذا الفصل حول أصل البداء الذي ذكر فيه ستة عشر حديثاً من الأحاديث المنسوبة للأئمة، من أصول الكافي، ويقول:

«فإنه تبارك وتعالى البداء فيما علم متى شاء، وفيما أراد لتقدير الأشياء، فإذا وقع القضاء بالإمضاء فلا بداء. فالعلم في المعلوم قبل كونه، والمشية في المنشأ قبل عبده، والإرادة في المراد قبل قيامه، والتقدير لهذه المعلومات قبل تفصيلها وتوصيلها عياراً ووقتاً، والقضاء بالإمضاء هو المبرم من المفعولات، وذوات الأجسام المدركات بالحواس من ذوي لون وريح ووزن وكيل، وما دب ودرج من إسط وجرن وطير وسباع وغير ذلك مما يدرك بالحواس»³.

ثم كيف يكون حدوث العلم لله عز وجل؟

هذا سؤال فصل فيه ابن بابويه القمي، وبين أنه يكون وفقاً لخمس مراحل على الترتيب التالي: العلم- المشيئة- الإرادة- التقدير- والقضاء، وروى: حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رحمه الله، قال: حدثنا محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن معلى بن محمد، قال: سئل العالم عليه السلام كيف علم الله؟ قال: علم، وشاء، وأراد، وقدر، وقضى، وأبدى فأمضى ما قضى، وقضى ما قدر، وقدر ما أراد، فبعلمه كانت المشيئة، وبمشيئته كانت الإرادة، وإرادته كان التقدير، وبتقديره كان القضاء، وبقضائه كان الامضاء، فالعلم متقدم المشيئة، والمشيئة ثانية، والإرادة ثالثة، والتقدير واقع على القضاء بالإمضاء»⁴.

وبالإضافة لأن مفهوم البداء لا يكون عن جهل بل عن علم منه عز وجل، وأن البداء إنما يتعلق فقط بما كان في علمه المكنون، فإن البداء عند الشيعة لا يعني أن ثمة ندماً اعتراره عز وجل، واضطره لأن يعدل عن رأيه، ولهذا يؤكد الشيخ الجليل الأقدم الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بابويه القمي (ت381هـ) في مؤلفه الموسوم «التوحيد» قائلًا:

1- الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، سابق، ص 86

2- المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الطاهرة، سابق، مجلد 4، ص95

3- الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، سابق، ص85، 86

4- القمي، محمد بن علي بن بابويه، كتاب التوحيد، سابق، ص335

«لَيْسَ الْبِدَاءُ كَمَا يَظُنُّهُ جُهَالُ النَّاسِ بِأَنَّهُ بَدَأَ نَدَامَةً تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُفَرِّقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَ لَهُ الْبِدَاءِ، مَعْنَاهُ أَنْ لَهُ أَنْ يَبْدَأَ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ فَيَخْلُقُهُ قَبْلَ شَيْءٍ ثُمَّ يُعِدُّ ذَلِكَ الشَّيْءَ وَيَبْدَأُ بِخَلْقِ غَيْرِهِ، أَوْ يَأْمُرُ بِأَمْرٍ ثُمَّ يَنْهَى عَنْ مِثْلِهِ أَوْ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ ثُمَّ يَأْمُرُ بِمِثْلٍ مَا نَهَى عَنْهُ، وَذَلِكَ مِثْلُ نَسْخِ الشَّرَائِعِ وَتَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ وَعِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجِهَا، وَلَا يَأْمُرُ اللَّهُ عِبَادَهُ بِأَمْرٍ فِي وَقْتٍ مَا إِلَّا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الصَّلَاحَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فِي أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِذَلِكَ، وَيَعْلَمُ أَنَّ فِي وَقْتٍ آخَرَ الصَّلَاحَ لَهُمْ فِي أَنْ يَنْهَاهُمْ عَنْ مِثْلٍ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ، فَذَا كَانَ ذَلِكَ الْوَقْتُ أَمَرَهُمْ بِمَا يُصْلِحُهُمْ»¹.

وهنا يمكن أن نلمح أن استعراض البداء في الاستشهاد أعلاه يقترب كثيراً من المعتزلة الذي يدخل في أصولهم مفهوم الصلاح والأصلح، فهو يختار بإرادته ومشيتته عز وجل ما في صلاح العباد، كما في قوله تعالى: {وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ} [الزمر، آية: 7]، لكننا نلاحظ أمراً نحسبه مهماً ويجب أن نورده هنا، وهو أن الشيخ الصدوق يؤكد أن البداء هو ردُّ على افتراءات اليهود، وهذا يطعن على ما صرح به ابن المرتضى في «التبئية» من أن منشأ البداء هو عبد الله بن سبأ اليهودي.

يقول ابن بابويه القمي: «والبداء هو ردُّ على اليهود لآئتهم قالوا: إنَّ الله قد فرغ من الأمر فقلنا: إنَّ الله كلُّ يومٍ هو في شأنٍ يُخَيِّرُ وَيُمَيِّتُ وَيَرْزُقُ وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَالْبِدَاءُ لَيْسَ مِنْ نَدَامَةٍ، وَإِنَّمَا هُوَ ظُهُورُ أَمْرٍ، يَقُولُ الْعَرَبُ: بَدَأَ لِي شَخْصٌ فِي طَرِيقِي أَيَّ ظَهَرَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: دَبَّأَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ، أَيَّ ظَهَرَ لَهُمْ، وَمَتَى ظَهَرَ اللَّهُ تَعَالَى لِعَبْدٍ صِلَةَ الرَّحِمِ زَادَ فِي عُمُرِهِ، وَمَتَى ظَهَرَ لَهُ مِنْهُ قُطْعَةٌ الرَّحِمِ نَقَصَ مِنْ عُمُرِهِ، وَمَتَى ظَهَرَ لَهُ مِنْ عَبْدٍ إِثْيَانُ الزِّنَا نَقَصَ مِنْ رِزْقِهِ وَعُمُرِهِ، وَمَتَى ظَهَرَ لَهُ مِنْهُ النَّعْفُفُ عَنِ الزِّنَا زَادَ فِي رِزْقِهِ وَعُمُرِهِ»².

منطلقات بناء مفهوم البداء عند الشيعة

ذكرنا آنفاً أن أول من ذهب إلى القول بالبداء من الشيعة هو المختار بن أبي عبيد الثقفي الكيساني، وتخبرنا كذلك مصادر الشيعة إلى أنه أول من استند إلى القرآن الكريم كى يستمد منه دليلاً على المعنى الذي ذهب إليه في تحديد مفهوم البداء بقول الله تعالى: {يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} [الرعد، آية: 39]، ثم تتابعت المصادر في تبني هذا المفهوم، وطريقة الاستدلال عليه، وأضافت لتلك الطريقة عدداً من الأحاديث التي رووها عن أئمتهم، وهذا ما نجده في أصول الكافي- باب التوحيد- للكليني، وعند ابن بابويه القمي، وعند محمد باقر المجلسي في "بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الطاهرة"، فنجد في هذا المؤلف الأخير مثلاً عدداً من الآيات التي استشهد بها الشيعة على مذهبهم في القول بالبداء.

صدر المجلسي باب التوحيد بفصل عنونه - البداء-³، وصدّر هذا الباب بالآيات التالية:

{مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسَخَ نَاتٍ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [البقرة: آية 106]، {وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ} [المائدة: آية 64]، {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجْلاً وَأَجْلاً مُسَمًّى عِنْدَهُ} [الأنعام: آية 2]، لكن الآية التي نجدها بارزة في باب استدلالهم على مفهوم البداء- والمذكورة في جميع مصادرهم- هي قول الله عز وجل: {يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} [الرعد، آية: 39]، ولذا حرى بنا أن نعرِّج على بعض التفاسير التي تؤيد هذا الفهم الذي ذهبت تلك المصادر.

1- القمي، محمد بن علي بن بابويه، كتاب التوحيد، سابق، ص335، 336

2- القمي، محمد بن علي بن بابويه، كتاب التوحيد، سابق، ص335، 336

3- المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الطاهرة، سابق، مجلد 4، ص92، 93

يقول أبو جعفر الطوسي (385هـ - 460هـ)¹ في تفسير "التبيان في تفسير القرآن" في تأويل تلك الآية :
 «اقتضى أن يدخل فيه أعمال العباد، فبين أن الله يمحو ما يشاء، ويثبت، لئلا يتوهم أن المعصية مثبتة بعد التوبة، كما هي قبل التوبة، وقيل: إن مما يمحو ويثبت الناسخ والمنسوخ، وقيل يمحو ما يشاء، ويثبت، مما يثبت الملك، لانه لا يثبت الا الطاعات والمعاصي دون المباحات، وقيل معناه يمحو ما يشاء من معاصي من يريد التفضل عليه بإسقاط عقابه، ويثبت معاصي من يزيد عقابه»²، وفي هذا التفسير ما يثبت ما أشرنا إليه آنفا عن مفهوم ودلالة البدء عند الشيعة، فله الأمر والمشية والإرادة، يثبت ما يشاء برحمته وعدله، ويمحو ما يشاء بإرادته وتدبيره، فهو فعّال لما يريد، ويده الملك وهو على كل شئ قدير، وله الأمر من قبل ومن بعد، وكل شئ عنده جل شأنه من قبيل قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} [النساء: آية رقم 48].
 يؤيد هذا ما ذهب إليه الفضل بن الحسن الطبرسي³ (ولد في مدينة مشهد سنة 468 أو 469هـ) في "تفسير البيان" قوله:

«قيل في المحو والإثبات أقوال أحدها: إن ذلك في الأحكام من الناسخ والمنسوخ، عن ابن عباس، وقتادة، وابن زيد، وابن جريج، وهو اختيار أبي علي الفارسي، والثاني: إنه يمحو من كتاب الحفظ المباحات، وما لا جزاء فيه، ويثبت ما فيه الجزاء من الطاعات والمعاصي، عن الحسن، والكلبي، والضحاك، عن ابن عباس، والجبائي والثالث: إنه يمحو ما يشاء من ذنوب المؤمنين، فضلاً فيسقط عقابها، ويثبت ذنوب من يريد عقابه عدلاً، عن سعيد بن جبير الرابع: انه عام في كل شئ، فيمحو من الرزق، ويزيد فيه، ومن الأجل، ويمحو السعادة والشقاوة، ويثبتهما»⁴.
 تجدر الإشارة إلى أن هناك من مفسري أهل السنة والجماعة من رأى هذا الرأى، وذهب إلى تلك الوجهة: أن المقصود بالمحو والإثبات هنا أ- إما أفعال العباد فيثبتها الله أو يمحوها، ب- وإما يتعلق الأمر بالناسخ والمنسوخ في أم الكتاب العلم المكنون، وإلى هذا ذهب زيد بن علي (ت122هـ)⁵، ومقاتل بن سليمان (ت150هـ)⁶ رضي الله عنهما، فقالا:

«وقوله تعالى: { يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ } فيقال: { إِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ تُرْفَعُ إِلَى اللَّهِ صَغِيرُهَا وَكَبِيرُهَا فَيُثَبِّتُ مَا كَانَ مِنْهَا ذَوَابٌّ وَعِقَابٌ، وَيَمْحُو مَا سِوَى ذَلِكَ، وَيَقَالُ يَمْحُو مَا يَشَاءُ مِنَ الْمَنْسُوحِ وَيُثَبِّتُ النَّاسِخَ

1- «شيخ الشيعة، وصاحب التصانيف أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، قدم بغداد، وتفقه أولاً للشافعي، ثم أخذ الكلام وأصول القوم عن الشيخ المفيد رأس الإمامية، ولزمه وبرع وعمل التفسير، وأملى أحاديث ونوادير في مجلدين، عامتها عن شيخه المفيد».

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، سابق، ج18، ص335
 2- الجامع التاريخي لتفسير القرآن الكريم، تفسير الطوسي لقول الله عز وجل: {يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} [الرعد، آية: 39]

3- أحمد بن علي بن أبي طالب، ابو منصور الطبرسي: فقيه إمامي. كان من مشايخ ابن شهر آشوب، له كتب، منها الاحتجاج على أهل اللجاج في مكتبة البغدادي، و تاريخ الأئمة و فضائل فاطمة الزهراء.

الزركلي، خير الدين، الأعلام، المكتبة الشاملة، المجلد 1، ص173
 4- الجامع التاريخي لتفسير القرآن الكريم، تفسير الطبرسي لقول الله عز وجل: {يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} [الرعد، آية: 39]

5- «ابن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسين الهاشمي العلوي المدني أخو أبي جعفر الباقر، وعبد الله، وعمر، وعلي، وحسين، وأمه أم ولد».

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، سابق، ج5، ص390

6- « كبير المفسرين، أبو الحسن، مقاتل بن سليمان البلخي».

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، سابق، ج7، ص202

{وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} [أى] كتابه الذي لا يُتبدّل¹.

كما أكد محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)² هذا المعنى فيقول:

«حدثني علي بن سهل، قال: حدثنا يزيد، وحدثنا أحمد، قال حدثنا أبو أحمد، عن سفيان، عن ابن أبي ليلى عن المنهال، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس يقول: يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ قَالَ: إِلَّا الشَّقَاءَ وَالسَّعَادَةَ، وَالْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ»³.

وعلى هذا، فإن كل التفاسير على اختلاف اتجاهاتها العقديّة يتفقون في تفسير آية البداء على المعنيين في التفسير الذين أشرنا إليهما آنفاً، اللهم إلا الطباطبائي (1248 - 1319هـ)⁴، الذي أيد هذين المعنيين، لكنه أشار إلي ما أكدّه سلفه من الشيعة في معنى البداء، وأن هناك علميين - علم مكنون وعلم علمه الله عز وجل لسائر خلقه، ولله أن يمحو ويثبت في ما كان من علمه المكنون أو ما كان في أم الكتاب.

يقول: «وبقوله {وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} من جانب ظاهر في أن المراد محو الكتب وإثباتها في الأوقات والآجال فالكتاب الذي أثبتته الله في الأجل الأول إن شاء محاه في الأجل الثاني وأثبت كتاباً آخر فلا يزال يمحي كتاب ويثبت كتاب آخر»⁵.

البداء في مصادر علم الكلام السني

لابد أن ننوه بادءاً ذي بدء إلى أن حديثنا هنا يتعلق بما ورد حول مفهوم البداء في غير مصادر الشيعة، ولا شك أن حديثنا سيكون عن مصادر علم الكلام السني المتأخرة تاريخياً عن نشأة هذا المفهوم بلا شك، وهل هناك تلاقٍ في الطرح أم خلاف وتغيير!

أوضحنا قبل ذلك أن مفهوم البداء كما ظهر عند الشيعة لا يكون عن جهل منه أو ندامة - تعالى الله عن ذلك، بل عن علم وإرادة، لكن نجد واحداً من أقدم مصادر علم الكلام الإسلامي، وهو كتاب "المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات" لأبي القاسم البلخي (ت319 هـ)، الذي يشرح مفهوم البداء عند الشيعة، ويصرح بأن البداء يصدر عن غير علم منه عز وجل، وهذا بلا شك مخالفاً لما عليه مصادر الشيعة حول حقيقة هذا المفهوم.

يقول البلخي: «فقال الروافض: إن الله قد يأمر بالأمر في الوقت الأول، ثم يبدو له، وقد يريد أن يفعل الشيء في وقت من الأوقات ثم لا يفعله لما يحدث من البداء، ليس على معنى التسخ ولكن على معنى أنه لم يكن الأول عالماً بما يحدث من البداء، واعتلوا بقول الله: {يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} [الرعد: 39]، وأمثاله في

1- الجامع التاريخي لتفسير القرآن الكريم، تفسير زيد بن علي، ومقاتل بن سليمان لقول الله عز وجل: {يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} [الرعد، آية: 39]

2- ابن يزيد بن كثير، الإمام العلم المجتهد، عالم العصر أبو جعفر الطبري، صاحب التصانيف البديعة، من أهل آمل طبرستان، مولده سنة أربع وعشرين ومائتين وطلب العلم بعد الأربعين ومائتين، وأكثر الترحال، ولقي نبلاء الرجال، وكان من أفراد الدهر علما، وذكاء، وكثرة تصانيف قل أن ترى العيون مثله.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، سابق، ج14، ص268

3- الجامع التاريخي لتفسير القرآن الكريم، تفسير ابن جرير لقول الله عز وجل: {يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ}

4- إبراهيم بن حسين بن رضا الطباطبائي، من آل بحر العلوم، شاعر عراقي، مولده ووفاته بالنجف، كان أبي النفس، لم يتكسب بشعره ولم يمدح أحداً لطلب بره.

الزركلي، خير الدين، الأعلام، سابق، ج1، ص37

5- الجامع التاريخي لتفسير القرآن الكريم، تفسير الطباطبائي لقول الله عز وجل: {يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} [الرعد، آية: 39]

القرآن»¹.

لكننا نلاحظ أن الإمام أبا الحسن الأشعري ت324هـ يفصل أكثر في حقيقة هذا المفهوم، ويستعرض آراء فرق الشيعة على ثلاث مقالات، وعلى الرغم من تعدد هذه الآراء حول البداء، إلا أن الإمام الأشعري ينقل أنه لم يكن منها ما أنكر على الله عز وجل علمه بما يبدوا له، وأن اختلاف هذه الفرق كان في جواز البداء على الله عز وجل من عدمه، وهذا يرد بلا شك على ما أورده البلخي في مقالاته، ويبرز التعارض الواضح بين أهم مصدرين لعلم الكلام الإسلامي السني.

يقول الإمام أبو الحسن الأشعري:

«وافترقت الرافضة: هل الباري يجوز أن يبدؤ له إذا أراد شيئاً أم لا ؟

على ثلاث مقالات:

1. فالفرقة الأولى منهم يقولون : إنَّ الله تبدو له البدأوات، وإنه يريد أن يفعل الشيء في وقت من الأوقات ثم لا يُحدثه لما يحدث له من البداء، وإنه إذا أمر بشريعة ثم نسخها فإنما ذلك لأنه بدأ له فيها، وإن ما علم أنه يكون ولم يُطَّلَع عليه أحداً من خلقه فجائز عليه [البداء] فيه، وما اطَّلَع عليه عباده فلا يجوز عليه البداء فيه.

2. والفرقة الثانية [منهم] يزعمون أنه جائز علي الله البداء فيما علم أنه يكون حتى لا يكون، وجوزوا ذلك فيما اطَّلَع عليه عباده، وأنه لا يكون، كما جوزوه فيما لم يُطَّلَع عليه عباده.

3. والفرقة الثالثة منهم يزعمون أنه لا يجوز على الله عز وجل البداء، وينفون ذلك عنه تعالى»².

كما نجد الشهرستاني ت548هـ وهو من السادة الأشاعرة يجزم بأن البداء عند الشيعة يعني نفي العلم عن الله عز وجل فيما بدا له، وهذا بخلاف ما تؤكده المصادر الشيعية ذاتها.

يقول الشهرستاني: «فمن مذهب المختار أنه يجوز البداء على الله تعالى. والبداء له معان: البداء في العلم، وهو أنه يظهر له خلاف ما علم؛ ولا أظن عاقلاً يعتقد هذا الاعتقاد»³.

وباستقراءنا كذلك عن استعراض كتب علم الكلام السني حول مفهوم البداء، وجدنا أن منها من لا ينوه أصلاً لهذا المفهوم، مثل كتاب "التمهيد في الرد علي الملحدة والمعطلة" لأبي بكر الباقلاني ت409 هـ، و"الإرشاد إلي قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد"⁴، لإمام الحرمين الجويني (419-478هـ).

لكن مع هذا التأكيد الجازم من بعض المصادر السنية حول استعراض هذا المفهوم على غير ما قالت به المصادر الشيعية، إلا أن هناك من المصادر السنية من لا يجزم، ولكنه يقول أنه يلزم أن لا يكون الله عالماً بما بدا له.

1- البلخي، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود، أقدم كتاب في فرق المسلمين يحقق لأول مرة عن نسخة عتيقة فريدة، حققه أ.د. حسين خانصوا، أ.د. راجح كُردي، أ.د. عبد الحميد كُردي، دار الفتح، الطبعة الأولى، 2018م، ص268.

2- الأشعري، أبو الحسن علي بن اسماعيل، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، 1990م، الجزء الأول، ص113.

3- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، سابق، ص148، 149. أنظر أيضاً: البغدادي، عبد القاهر، الفرق بين الفرق وبين الفرقة الناجية منهم، تحقيق محمد فتحي النادي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، 2010م، ص49، 50.

4- إمام الحرمين الجويني، الإرشاد إلي قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، حققه وعلق عليه وقدم له وفهرسه: الدكتور محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، 1950م.

ومثال ذلك التهانوي في "كشاف اصطلاحات الفنون فيقول عن البدائية":

«فرقة من غلاة الشيعة جوزوا البدو على الله تعالى أي جوزوا أن يريد شيئاً ثم يبدو له أي يظهر عليه ما لم يكن ظاهراً له. ويلزمهم أن لا يكون الربّ عالماً بعواقب الأمور»¹.

لكن لم هذا اللزوم وما غرضه، لا سيما وأن التهانوي مصدر متأخر عن المصادر السابق ذكرها، وأياً ما كان الأمر، فإن المصادر السنية- خلا الإمام أبا الحسن الأشعري في المقالات- كانت إما بين الجزم بأن البداء كان عن غير علم، وإما أنها ألحقت عدم العلم على مفهوم البداء كنتيجة منطقية، وهذا ما لم تقل به المصادر الشيعية ذاتها عن حقيقة هذا المفهوم.

إن خطورة هذا اللزوم أدت بالحكم علي القائلين بالبداء من الشيعة بالتكفير، للاعتقاد بأن البداء يلزم عنه انتفاء صفة العلم عنه عز وجل ، كما فعل ابن تيمية ت728 هـ الذي يقول:

«قد نصّ الأئمة على أن مَنْ أنكر العلم القديم فهو كافرٌ، ومن هؤلاء غلاة القدرية الذين يُكرونَ علمه بأفعال العباد قبل أن يعملوها، والقائلون بالبداء من الرأفة ونحوهم»².

وكذا قال ابن القيم (ت751 هـ): «لا يعلم أحدٌ يُجوزُ النَّاسِخَ في أخبارِ الله غيرَ صنفٍ من الروافضِ يصفونه بالبداء، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً! فلم يزل الله سبحانه عالماً بما يكون، ومُرِيداً لِمَا عَلِمَ أَنَّهُ سَيَكُونُ، لم يستحدثُ علماً لم يكن، ولا إرادةً لم تكن. فإذا أخبرَ عن شيءٍ أَنَّهُ كائِنٌ فَغَيْرُ جَائِزٍ أَن يُخْبَرَ أَبَداً عن ذلك الشيءِ أَنَّهُ لا يكون؛ لأنَّه لم يُخْبَرَ أَنَّهُ كائِنٌ إلا وقد عَلِمَ أَنَّهُ كائِنٌ، وأرادَ أن يكون، وهو الفاعلُ لما يُريدُ، العالمُ بعواقبِ الأمورِ، لا تبدو له البدواتُ، ولا تحلُّ به الحوادثُ، ولا تعتقِبُهُ الزيادةُ والنقصانُ»³.

خاتمة

تناول هذا البحث حقيقة مفهوم البداء كما ورد في مصادر علم الكلام الإسلامي لدى كلٍّ من التيارين الشيعي والسني، مع إبراز السياقات التاريخية والسياسية التي أسهمت في تشكيل هذا المفهوم داخل البيئة الشيعية، وقد تم عرض هذا المفهوم انطلاقاً من المصادر الشيعية نفسها، مع بيان الأسس الفكرية والمنطلقات العقدية التي اعتمدت عليها في بنائه وتفسيره.

وفي المقابل، استعرض البحث كيفية تناول كتب علم الكلام السني لهذا المفهوم، حيث تبين وجود قدر من التباين بل والتناقض في عرض حقيقته، فقد انتهت بعض هذه المصادر إلى نتائج لا تتوافق مع ما تقرره المصادر الشيعية حول البداء، وهو ما يعكس في جانب منه اعتماداً على تصورات غير دقيقة أو نقل غير مباشر، ومع ذلك، برز موقف أبو الحسن الأشعري بوصفه نموذجاً مغايراً؛ إذ اتسم عرضه بقدر من الأمانة العلمية والدقة، حيث نقل المفهوم كما ورد في مصادر الشيعة دون تحريف أو إسقاط.

ومن المهم في ختام هذه الدراسة التأكيد على مبدأ منهجي أساسي، وهو ضرورة اعتماد الباحث على المصادر الأصلية لأصحاب الاتجاهات الفكرية والدينية عند دراسة آرائهم، بدلاً من الاكتفاء بما يورده الخصوم،

1- التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مجلد 1، ص313.

2- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1991م، مجلد 9، ص 396

3- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، أحكام أهل الذمة، المحقق: يوسف بن أحمد البكري - شاکر بن توفيق العاروري، الناشر: رمادي للنشر - الدمام، الطبعة الأولى 1994م، مجلد 2، ص1049

فالنقل عن المصادر غير المباشرة قد يُفضي إلى تشويه المفاهيم أو إساءة فهمها، وهو ما يتنافى مع مقتضيات البحث العلمي الرصين.

ويُضاف إلى ذلك أن دراسة المفاهيم الكلامية، مثل مفهوم البداء، تتطلب قدراً عالياً من الحياد والوعي بالسياقات التاريخية التي نشأت فيها، فهذه المفاهيم لم تتبلور في فراغ، بل جاءت استجابة لتحديات فكرية وسياسية محددة، الأمر الذي يستدعي من الباحث تحليلها ضمن بيئتها الأصلية، لا إسقاطها على سياقات لاحقة أو قراءتها بمعايير خارجية.

كما تكشف هذه الدراسة عن أهمية الحوار العلمي بين المدارس الكلامية المختلفة، القائم على الفهم الدقيق والاحترام المتبادل، بدلاً من الجدل القائم على سوء الفهم أو النقل غير الدقيق. فإعادة قراءة التراث الكلامي بروح نقدية موضوعية يمكن أن تسهم في تقارب وجهات النظر، وتعزيز الفهم المشترك لقضايا عقديّة طالما كانت محل خلاف.

هذا وبالله التوفيق؛

المراجع والمصادر:

- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1991م.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، أحكام أهل الذمة، المحقق: يوسف بن أحمد البكري - شاكر بن توفيق العاروري، الناشر: رمادى للنشر - الدمام، الطبعة الأولى 1994م.
- ابن كثير، عماد الدين اسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الثالثة.
- الإسفراييني، أبي المظفر، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1983م.
- الأشعري، أبو الحسن على بن اسماعيل، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 1990م.
- البغدادي، عبد القاهر، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، تحقيق محمد فتحي النادي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، 2010م.
- البلخي، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود، أقدم كتاب في فرق المسلمين يحقق لأول مرة عن نسخة عتيقة فريدة، حققه أ.د حسين خأنصوا، أ.د راجح كُردي، أ.د عبد الحميد كُردي، دار الفتح، الطبعة الأولى، 2018م.
- التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة: الأولى - 1996م.
- التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم.
- التهانوي، محمد بن علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلي العربية د. عبد الله الخالدي، الناشر: مكتبة لبنان- بيروت، الطبعة الأولى 1996م.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الشريف، شرح المواظف، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، 1325هـ - 1907م.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1983م.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة 1985م.
- الزركلي، خير الدين، الأعلام، المكتبة الشاملة.
- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق أبي محمد محمد بن فريد، المكتبة التوفيقية، 2003.
- الفارابي، أبو نصر محمد، إحصاء العلوم، قدم له وشرحه وبوبه: الدكتور علي بو ملح، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى 1996م.
- القمي، محمد بن علي بن بابويه، كتاب التوحيد، تحقيق هاشم الحسيني الطهراني.
- الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، منشورات الفجر- لبنان- الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2007م.
- المَجْلِسِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٌ بَأَقْرَبِ بْنِ مُحَمَّدٍ تَقِيِّ بْنِ مَقْصُودٍ عَلِيِّ، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الطاهرة، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة.
- المرتضى، أحمد بن يحيى، عنيت بتحقيقه مؤسسة ديفيلد- فلزر، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1987م.

- الملطي، أبي الحسين محمد بن أحمد، التتبيه والرد على أصحاب الأهواء والبدع، عُنِي بتصحيحه س.ديدرينغ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت- 2009م.
- إمام الحرمين الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، حققه وعلق عليه وقدم له وفهرسه: الدكتور محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، 1950م.
- الجامع التاريخي لتفسير القرآن الكريم.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، الناشر: دار الحديث، 2006م.
- مقدمة وتحقيق وتعليقات الدكتور نيجرج لكتاب الانتصار للخياط والرد علي ابن الرّوندي الملحد ما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم، تأليف أبي الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي، المكتبة الأزهرية للتراث، 2015م.